

الرقم المعياري الدولي
ISSN 3156-9633



مجلة تفكير للأبحاث والدراسات
TAFKEER JOURNAL FOR RESEARCH AND STUDIES

مجلة علمية محكمة دولية

الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي بالمغرب في سياق حركة 20 فبراير وما بعدها

Constitutional Reform and Democratic Transition in Morocco

in the Context of the February 20 Movement and Beyond

حسنا بيشرادن

أستاذة القانون العام والعلوم السياسية
جامعة عبد المالك السعدي بتطوان

تاريخ القبول: 20 يونيو 2026

تاريخ التوصل: 18 ماي 2026

الملخص

تعالج هذه المقالة مسألتين الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي بالمغرب في سياق حركة 20 فبراير وما أعقبها من تحولات سياسية ومجتمعية. وتتناول مدى مساهمة هذه التحولات في تعديل الدستور، الذي كرس مجموعة من الأسس الكبرى التي تُعد مداخل أساسية للبناء الديمقراطي، وذلك من خلال تفاعل النظام السياسي مع مطالب حركة 20 فبراير بهدف احتواء التوترات المجتمعية في ظل سياق إقليمي متوتر. وفي المقابل، واجه دستور 2011 مجموعة من الانتقادات من طرف الباحثين والأكاديميين، الذين أثاروا تساؤلات بشأن مدى قدرته على تحقيق انتقال ديمقراطي فعلي. وقد استمر هذا النقاش المرتبط بالإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي خلال المراحل اللاحقة لحركة 20 فبراير، بفعل الأحداث والتحولات التي عرفها المجتمع المغربي في ظل تعاقب ثلاث حكومات.

وأعادت هذه التحولات إلى الواجهة إشكاليات تتعلق بواقع ممارسة الحقوق والحريات، بما يسمح بمساءلة مسار الانتقال الديمقراطي ومدى فعالية الإصلاح الدستوري. لذلك، عرف هذا الموضوع، ولا يزال، منعطفات وتطورات غير مستقرة، تفتح المجال أمام التساؤل حول مدى مطابقة النص الدستوري للواقع المعاش.

الكلمات المفتاحية: حركة 20 فبراير، الإصلاح الدستوري، الانتقال الديمقراطي، الحريات الأساسية، سياقات ما بعد دستور 2011.

Abstract

This article examines the issues of constitutional reform and democratic transition in Morocco within the context of the February 20 Movement and the political and social developments that followed. It explores the extent to which these transformations contributed to the constitutional revision that established a set of fundamental principles considered essential foundations for democratic development. These reforms reflected the political system's response to the demands of the February 20 Movement, with the aim of containing social tensions amid a turbulent regional context. At the same time, the 2011 Constitution faced considerable criticism from researchers and academics, who questioned its ability to achieve a genuine democratic transition. This debate on constitutional reform and democratic transition

continued in the periods following the February 20 Movement, driven by the various political and social changes experienced by Moroccan society under three successive governments.

These developments brought renewed attention to issues related to the practice of rights and freedoms, raising questions about the effectiveness of constitutional reform and the progress of democratic transition. Consequently, this subject has experienced, and continues to experience, fluctuating and unstable developments, opening the way for further discussion on the extent to which the constitutional text corresponds to the realities of everyday political and social life.

Keywords: February 20 Movement, Constitutional Reform, Democratic Transition, Fundamental Freedoms, Post-2011 Constitution Contexts.

الاستشهاد المرجعي: حسناء بيشرادن: الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي بالمغرب في سياق حركة 20 فبراير وما بعدها، مجلة تفكير للأبحاث والدراسات، المجلد الأول، العدد 1، يوليو 2026، ص: 27 – 48.

المقدمة:

يعتبر الإصلاح الدستوري وإشكالية الانتقال الديمقراطي والحريات الأساسية أحد أهم المحاور الكبرى التي رافقت حركة 20 فبراير¹، كبراديكيم احتجاجي مغربي، يتميز بتوصيفات خارجية تتجلى في علاقته بالبنية السياسية، هذه العلاقة التي أضحت ميزة هذه الحركة في حد ذاتها، بتوافر فرص سياسية وظروف التعبئة تماشيا مع السياق، إضافة إلى التحولات المجتمعية، مما جعل علاقة هذه الحركة بالنسق السياسي تظهر بشكل جلي انطلاقا من التفاعل المؤدي إلى استجابة النظام لمطلب التعديل الدستوري وإصلاحه، كمحور أساسي ورئيسي، جعل من التجربة المغربية نموذجا استثنائيا، ورغم ما عرفه الإصلاح الدستوري من نقاش واختلاف وجهات نظر المهتمين بالقانون الدستوري وعلم السياسة بالمغرب حول الدستور المغربي، ونفس الأمر يواجه ما يتعلق بمسألة الانتقال الديمقراطي كسؤال مطروح وله إجابات مختلفة، كما يرتبط هذا الموضوع بالحريات الأساسية كمقتضى دستوري يقع بين النص والواقع، وهي كلها موضوعات ذات دلالة نسقية مع حركة 20 فبراير وما عقبها من حركات اجتماعية، ما زالت تعبر عن فلسفتها ومضمونها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ساهمت حركة 20 فبراير في إغناء قاموس مفاهيمي عبارة عن مطالب احتجاجية طُرحت بشكل قوي في الفضاء العمومي، وتم الترافع والاحتجاج من أجل تحقيقها، وشكلت عرضة للنقاش السياسي والأكاديمي والثقافي لدى مختلف شرائح المجتمع المغربي، مما فتح المجال لتداول مجموعة من المفاهيم في المجال العام، والمطالبة بتكريسها عبر تعديل الدستور، ولقد شكلت الديمقراطية والإصلاح بعضهما، وهذا ما تحقق بالفعل باستجابة النظام السياسي لمطالب حركة 20 فبراير.

ورغم مرور أزيد من عقد من الزمن على الدستور المغربي لسنة 2011، إلا أنه مازال يحظى بمكانة بحثية وفكرية بارزة، وحضورا واضحا في الفضاء العمومي المغربي نظرا لقوة ما جاء به هذا الدستور وسلطة ما يحمله من مفاهيم تشير إلى طفرة واضحة في الدستورية بالمغرب، استفادة من الفرص السياسية المتاحة، وفي المقابل لا يمكن الحديث عن القطيعة بل هناك استمرارية واضحة بالرغم من التغييرات السياسية. وهذا ما أوضحته الأدبيات السابقة التي تناولت كيفية وضع دستور 2011 والانتقادات التي وجهت له في هذا السياق، ثم أيضا واقع الحقوق والحريات ليس فقط من حيث التنصيص الدستوري، بل أيضا من ناحية الممارسة.

انطلاقا من ذلك، يحاول هذا الموضوع معالجة إشكالية تتمثل في مدى إسهام حركة 20 فبراير في إعادة طرح مسار الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي بالمغرب، كما عبر عنها النسق السياسي في دستور 2011، مع مساءلة مدى تحقق هذا الانتقال في سياقات ما بعد الحركة.

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

¹ حركة احتجاجية ظهرت في المغرب في خضم الاحتجاجات التي عرفتها بعض الدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، والتي تندرج في إطار الربيع العربي، واتخذت اسم حركة 20 فبراير نسبة إلى تاريخ تنظيم أولى مظاهراتها في يوم 20 فبراير 2011.

كيف ساهمت حركة 20 فبراير في تحقيق الإصلاح الدستوري وتمير عملية الانتقال الديمقراطي؟ وما هي أهم مظاهر الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي في السياقات التي عقت حركة 20 فبراير؟ وما هي أهم الإشكالات التي تواجهها في السياقات الراهنة؟

ويعتمد البحث على مقارنة تحليلية-تفسيرية، تركز على تحليل الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي بالمغرب في سياق حركة 20 فبراير وما بعدها.

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين: يتناول الأول مطلب إصلاح الدستور وتفاعل النظام معه، بينما يعالج الثاني الانتقال الديمقراطي والحقوق والحريات في فترة 20 فبراير وما بعدها.

المحور الأول: مطلب إصلاح الدستور وتفاعل النظام معه

يتبين من خلال تفكيك بنية مطالب حركة 20 فبراير أنها ذات توجه واضح يتمثل في بناء دولة الحق والقانون، إذا كانت التعبئة الاجتماعية لحركة 20 فبراير قد ضعفت، فإن روحها لا تزال حية¹، وقد شكلت مطالب هذه الحركة أرضية خصبة لانطلاق الأحزاب والمجتمع المدني في صياغة مذكرات للتعديل الدستوري بعد الاستجابة الملكية لهذا المطلب الذي يعد مرتكزا أساسيا نادت من أجله الحركة ونادت به، وتتضمن مجموعة من النقاط التي تهم طبيعة الملكية، والهوية والثقافة، والحقوق والحريات (أولا)، وهذه المطالب المبنية على الهوية الجمعية التي تبنتها النظام ولو بشكل نسبي وليس بشكل مطلق، لكن استطاع ترجمتها في وثيقة دستور 2011 الذي شكل عقدا اجتماعيا يجمع بين المجتمع والدولة نظرا لما جاء به من مقتضيات جعلت هذا التعديل مطروحا للنقاش (ثانيا)، غير أن هذا لم يعف هذا الدستور من النقد والمساءلة من حيث الصياغة والشكل والمضمون وواقع التفعيل (ثالثا).

أولا: إصلاح الدستور مطلب أساسي لدى حركة 20 فبراير

رفعت في تظاهرات حركة 20 فبراير شعارات سياسية واضحة من قبل "الشعب يريد دستورا جديدا"²، هذا الشعار الذي سبق أن حضر كمطلب أساسي في مختلف البيانات الصادرة في هذا الباب، ويمكن القول ابتداء من فكرة تأسيس إلى النزول للميدان، كما هو الحال بالنسبة لحركة "حرية وديمقراطية الآن" التي دعت إلى "إلغاء دستور 1996 بتعيين لجنة تأسيسية من كفاءات هذا البلد النزيهة لوضع دستور جديد يضع الملكية في حجمها الطبيعي وحل البرلمان والحكومة والأحزاب التي ساهمت في ترسيخ الفساد السياسي القيام بإجراءات فورية حقيقية وملموسة للتخفيف من معاناة الشعب المغربي، وإحداث صندوق عادل للتعويض عن البطالة، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين كافة، وتعيين حكومة مؤقتة تقوم بالتدبير المؤقت في انتظار وضع الدستور

¹ عبد الرحمان رشيق، حركة 20 فبراير: تنويع للاحتجاجات في المغرب، المؤلف الجماعي: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، المؤلف الجماعي 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، الناشر المركز العربي ودراسة السياسات، الطبعة الأولى بيروت، 2018، ص 153.

² حسن طارق، عبد العالي حامي الدين، دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية قراءة متقاطعة، منشورات سلسلة الحوار العمومي، الطبعة الأولى أبريل 2011، ص 41.

وتوافق الهيئات والفعاليات النزيهة من فئات الشعب كافة على ما يجب القيام به في إطار العقد المجتمعي الجديد بين الملكية والمجتمع¹.

في هذا الإطار كانت عبارة العقد المجتمعي الجديد بين الملكية والمجتمع تلخص ما تطمح إليه حركة 20 فبراير التي تبحث عن سلطوية بمفهوم جديد وحديث، ولوحظ أن مطلب الإصلاح الدستوري كان مطلباً حاضراً في مختلف مراحل انطلاق حركة 20 فبراير، ابتداءً من فكرة تأسيس إلى النزول للميدان، حيث أبرزت مجموعات شباب 20 فبراير مواقفها كالتالي: اعتبار التظاهر السلمي يوم 20 فبراير تظاهراً يهدف إلى المطالبة بإحداث التغييرات الدستورية العميقة والجزرية التي تنقل المغرب نحو نظام ملكي برلماني، ثم يليها مطلب تعديل الدستور²، وهذا ما جعل من حركة 20 فبراير لحظة بارزة للإصلاح السياسي والدستوري، ومعادلة تتجاوز المحاور الثنائية التي ظلت تطبع ملف الإصلاحات المؤسساتية، بين الأحزاب الوطنية والديمقراطية وبين الدولة³.

وتكمن قوة هذه الحركة وقيمتها في مطلب الإصلاح السياسي والدستوري لبلوغ الديمقراطية الذي أصبح مرفوعاً في الشارع وفي السياسات العمومية، وليس موضوع محادثات أو مفاوضات بين النظام والأحزاب⁴، الذي كان إرثاً تقليدياً يشكل فاعلاً في حدوث التغيير، لقد تم تجاوز هذا الطرح في خضم تراجع دور النخبة السياسية التي لم تقم بدورها التاريخي في تدبير هذه المرحلة، ويقصد هنا مواقف أحزاب وشخصيات سياسية من المطالبة بالإصلاحات السياسية بالمغرب وعلى رأسها تعديل الدستور الذي شهد رؤى متباينة.

لقد اتفق أغلب الباحثين على أن تعديل دستور 2011 غير متوقع، كما اجمعوا أيضاً على الدور المركزي لحركة 20 فبراير في الإصلاح الدستوري رغم أن المطالب التي رفعتها هذه الحركة، تحيلنا، في مضمونها وأهدافها إلى تلك التي ظلت ترفعها القوى السياسية طوال العقود السابقة، غير أن حركة 20 فبراير استطاعت إجبار النظام على قبول تعديل الدستور، ولقد أثارت كلمتان "إجبار" و"قبول" في سياق تعديل الدستور وتم تبرير استعمالها بأن النظام كان يرفض كل الدعوات المطالبة بتعديل الدستور حتى تلك الموجهة إلى الملك من لدن الأحزاب المنخرطة في "اللعبة السياسية"⁵.

وبالتالي، فإن إصلاح دستور 2011 كان ظاهرة غير متوقعة على نطاق واسع، وأن هذه المباغتة قد أبانت مرة أخرى حدود التنبؤ في التحليل السياسي⁶، ومن الواضح أن تأثيرات الربيع العربي كانت لها آثار رجعية في الحركة نفسها وفي تطورها،

¹ البيان الأول لحركة حرية وديمقراطية الآن، الصادر بتاريخ 27 يناير 2011.

² محمد ضريف، التحول الديمقراطي في المغرب: مسار بناء الملكية الإصلاحية، مؤلف جماعي: الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، تحرير يوسف محمد الصواني، د. ريكاردو ريتيه لاريمونت، الناشر منتدى المعارف الطبعة الأولى 2013، ص 197.

³ حسن طارق، عبد العالي حامي الدين، مرجع سابق، ص 50.

⁴ محمد حفيظ، مسارات التحول الديمقراطي بالمغرب ومحاولات وعواقب، المؤلف الجماعي 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، الناشر المركز العربي ودراسة السياسات، الطبعة الأولى بيروت، 2018، ص 417.

⁵ المرجع نفسه، ص 418.

⁶ محمد مدني، حركة 20 فبراير والنظام الدستوري المغربي: آثار هزة غير متوقعة، المؤلف الجماعي: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، مرجع سابق، ص 215.

علاوة على ذلك، فإن تصورا أكثر انفتاحا للعلاقة السببية يظهر أن حركة 20 فبراير لا يمكن فصلها عن الاضطرابات العميقة التي عرفها المجتمع المغربي في العقود الأخيرة، وإن ما يميز حركة 20 فبراير كونها حركة اجتماعية تبنت ملامح لتغيير منطلقها الأساسي هو القانون الذي يعد كمعطى أساسي، فالدعوة والمطالبة بإصلاحات، وإعادة النظر في اختصاصات المؤسسة الملكية والحكومية، وتكريس بنى مشاركة الشعب في إطار خلق توازن بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، ثم ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتداول مجموعة من المفاهيم التي تشير إلى أن هناك إطارا تشريعيا قانونيا يحاول تكريس المواطنة وبناء الفرد المواطن.

ثانيا: تجاوب النظام مع مطلب إصلاح الدستور

أجمع معظم الباحثين المغاربة على أن تجاوب النظام مع حركة 20 فبراير، جاء برد فعل سريع مما يميز النموذج المغربي في ظل سياق إقليمي متوتر، وشكل هذا المعطى نقطة أساسية وردت أكثر من مرة عند الباحثين والمهتمين بالموضوع، وعرفت هذه النقطة نقاشا أكاديميا وسياسيا فيما يتعلق بمسألتي: التجاوب والاحتواء؛ لأن تدخل الملك وتجاوبه مع مطالب الحراك انطلاقا من خطاب (9) مارس بإعلانه عن مراجعة دستورية عميقة تسعى إلى بناء دولة ديمقراطية، يمكن تفسير هذا التفاعل بكونه توجيهه للنقاش العمومي وضبط مسار الاحتجاج، وذلك قصد العودة بأسرع ما يمكن إلى لعبة مؤسساتية أكثر استقرارا وضبطا¹.

في نهاية المطاف، تمكن النظام الملكي من تحقيق المبتغى، من خلال استرجاع زمام المبادرة، وحسم الصراع مع "حركة 20 فبراير" لمصلحته والخروج من الاختبار بأقل الخسائر، وهناك من الباحثين من يرجع الأمر للقدرة الكبيرة للنظام على استخراج ورقة جديدة في كل مرحلة، فقد اعتمدت هذه المرة على ورقة الإسلاميين (العدالة والتنمية)²، ولا يمكن فهم هذا بعيدا عن طبيعة النظام وشرعيته ورمزيته رجوعا إلى فهم آليات الاحتواء، وما يميز المجتمع من مفارقات وتركيبية متعددة ومتنوعة ومحكومة بالانقصاصية بتواجد المؤيدين والمعارضين، إلا أن استقرار النظام وتوفر الأمن كان رهان أغلب أفراد المجتمع المغربي لضمان الاستقرار.

يعد الاستقرار ركنا أساسيا يدعو إليه الإعلان الملكي حول الإصلاح الدستوري، هذا الإصلاح الذي عبر عنه في خطاب 9 مارس 2011 والذي يشمل توجهات كبرى لها دلالات حول إعلان دستور توافقي يقبل جميع القراءات والتأويلات متعددة الأوجه، وقد نجح النظام في تحييد أغلب النخب³، لأن إصلاح الدستور ليس فقط مجرد إصلاح بل يحمل إجابات وانتظارات مبنية على التصورات بمراعاة البعد الثقافي والهوياتي والسياسي المغربي، فحاول من خلاله الإجابة على إشكالية وقضايا مطروحة في الفضاء العمومي المغربي قبل وأثناء فترة الربيع العربي، وشكلت فترة إصلاح دستور 2011 لحظة ذات دلالة تشير إلى أن النظام

¹ المرجع نفسه، ص 220.

² محمد الساسي، النظام السياسي المغربي غداة حراك 2011 الاستقرار الهش بديلا من الديمقراطية، المؤلف الجماعي: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، مرجع سابق، ص 77.

³ المرجع نفسه، ص 77.

السياسي المغربي رفع شعار الاستثناء المغربي، للإعلان بشكل رسمي عن قبوله التفاوض مع حركة الشارع والاستجابة لمطالبها، وذلك تجنباً للدخول في موجة عنف وعنف مضاد¹.

أتيحت للنظام الملكي فرص سياسية استجابة لمطالب حركة 20 فبراير، شكل لحظة الاستشارة مع الهيئات السياسية والمدنية التي قامت بها اللجنة الاستشارية السياسية التي تم تداولها في الحراك دون تفاوض مباشر مع قيادته، كما شكلت فترة الاستشارة السياسية مع الهيئات السياسية والمدنية التي قامت بها اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور حول المطالب السياسية القابلة للدسترة، لحظة تفاوضية بين الدولة والمجتمع السياسي المدني²، ومن أجل إصلاح الدستور، ففي هذا الصدد أشار الملك في خطاب 9 مارس 2011 "عملاً بما رسخناه من انتهاج المقاربة التشاركية، في كل الإصلاحات الكبرى، فقد قررنا تكوين لجنة خاصة لمراجعة الدستور، راعينا في اختيار أعضائها، الكفاءة والتجرد والنزاهة"³، ولقد عين الملك لجنتين، الأولى مسؤولة عن استقبال التعديلات الدستورية المقترحة من قرابة 100 طرف سياسي، وأخرى تعنى بال "توليف" بين هذه الاقتراحات لاستخدامها في صوغ مسودة لنسخة جديدة من القانون الأساسي⁴.

إذا، ساهمت هذه التدابير الاستباقية التي اتخذتها الدولة في إعلان عن الإصلاح الدستور إلى إنجاح شعار الاستثناء المغربي، وفي نفس الوقت بالشروع لنفسه بأنه نموذج استثنائي⁵، وبالتالي، إن استجابة النظام لمطالب حركة 20 فبراير، لا يمكن فهمه إلا في ظل دائرة "لا تغير خارج النظام الملكي"، وكما هو معلوم يعتبر هذا الجانب الشعار الذي تبنته "حركة الشباب الملكي" كحركة مضادة لحركة 20 فبراير، التغيير في ظل الاستمرارية باعتباره أطروحة رائجة لدى مجموعة من الباحثين أثناء تناولهم لتغير والتحول بالمجتمع المغربي، وحضور لهذه الأطروحة بعد الربيع العربي بالمغرب، وكيف استطاعت الدولة التحكم في غضب الشارع واحتوائه في الوقت المناسب؟

ولهذا، يتبين حضور دولة التسلط وليس التسلط المادي بل التسلط الثقافي والرمزي الذي يعتبر نتاج الهايتوس، ووظيفته في تعالي الدولة والحفاظ على مكانتها وقيمتها، رغم التغيرات والإصلاحات التي تقوم بها، إلا أنها دائماً في إطار التغير في ظل الاستمرارية، وفي هذا السياق يرى "نور الدين الزاهي" "في سياق الدحض النظري لأطروحة الاستثناء سابقاً، وبسط أطروحات مغايرة مفسرة للغز التسلط وعلله ومن ثم إمكانات الخروج منه، يمكن تصنيف ثلاث أطروحات كبرى، أولها تفسر لغز التسلط

¹ مولود أمغار، خطابات المقاومة في الفضاء العام دراسة ميدانية للخطابات التي أنتجها نشطاء حركة 20 فبراير ما بين 2011_2014، الطبعة الأولى 2020، الناشر فضاء آدم للنشر والتوزيع، ص 125.

² عبد الحميد بن خطاب، حول العنف السياسي في الحراك الاجتماعي في المغرب، مؤلف جماعي: الحراك الاجتماعي في المغرب والمشرق: الاتجاهات الراهنة والأفاق، تحرير محمد بنهلل، مكتبة دار السلام، الرباط، 2011، ص 104.

³ الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة، الرباط، 09 مارس 2011.

⁴ أحمد بنشمسي، تحدي الحريات الفردية في المغرب: نشأة حركة اجتماعية في بيئة مناوئة، المؤلف الجماعي: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، مرجع سابق، ص 173.

⁵ مولود أمغار، مرجع سابق، ص 125.

وديمومته بمتغير القمع المتضخم، وثانيها بمتغير الأسس الثقافية العميقة والمتجذرة للتسلط وثالثها ظلت تبحث عن إضافة نعت من النعوت للتسلط يوضح الآليات التي تجدد وتسمح بدوامه¹.

وفي السياق نفسه، يرى الأستاذ الحبيب زين الدين أستاتي أنه "لا يمكن للبحث في سياقات الإصلاح الدستوري واستراتيجية احتواء السلطة السياسية للتوترات الاجتماعية والسياسية إلا أن يجدد التساؤل عن نفسه. وإن كان الربط بين الدستور وسياقه لا يستهوي بعض الفقه الدستوري، أجد أنه لا بد من إعادة الاستفهام عن مدى نجاح هذا العمل في تبيان أن الوثيقة الدستورية لعام 2011 لم تتخلص تماما من كونها ميثاقا لتدبير ديناميات "الفضاء العمومي"².

ثالثا: الانتقادات الموجهة للإصلاح الدستوري

رغم ما حققه النظام المغربي في احتواء غضب الشارع والتجاوب مع مطالب حركة 20 فبراير في الوقت المناسب، والاستجابة لمطلب تعديل الدستور، فإن هذا الدستور تعرض لانتقادات سواء في مضامينه أو حتى في منهجية إعداده، يرى البعض أن صياغة هذا الدستور ترتبط بأسباب يمكن إجمالها في استقرار الدولة والحفاظ على النظام العام.

لقد واجهت هذه الإصلاحات الدستورية مجموعة من الانتقادات التي ظلت ملازمة لهذا الموضوع إلى اليوم، وذلك بتدخل المهتمين بالقانون الدستوري وعلم السياسة، فانتقد بعض الباحثين منهجية صياغة دستور 2011، ويعتبرونه مراجعة دستورية وليس تأسيس دستوري، وهذا ما يعني أننا أمام استمرار احتكار السلطة التأسيسية الأصلية للدستور. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن مصدر المراجعة الدستورية كان الملك، بمعنى أنه إصلاح فوق: ف "الملك" هو الذي أعلن عن مراجعة الدستور، وقد حدد خارطة طريق للإعداد للوثيقة الدستورية... ولم يتم إدماج كل الفاعلين والاستفتاء كان استفتاء تركية³، وانتقدته الحركة الحقوقية التي ترى أن هناك غياب تام للمنهجية الديمقراطية في طريقة إعداد اللجنة واختيار أعضائها⁴.

إن اختيار النظام المغربي للتدخل في ظرف وجيز وإيجاد حلول بمثابة آلية لاحتواء معالم الربيع العربي الذي تمثله حركة 20 فبراير، يؤكد مدى التزام النظام بالعقلانية، وذلك بمساهمة مجموعة من العوامل أهمها، طبيعة المجتمع المغربي؟ وطبيعة السلطة؟ وعلاقة المجتمع بالدولة وشرعية المؤسسة الملكية ورمزيتها؟

وهناك من الباحثين من يرى أن طريقة تدبير النظام الملكي لسياق حركة 20 فبراير تحيل إلى أن ملامح السلطة الأبوية لازالت سائدة، مما يؤكد على أن ترسيخ الأشكال السلطوية والقمعية التي يفرزها نظام الحكم، ما هي إلا صور مصغرة للعلاقات

¹ نور الدين الزاهي، تعالي الدولة ومحايثة التسلط، مجلة وجهة نظر، العدد 49، صيف 2011، ص 14.

² الحبيب أستاتي زين الدين، مرجع سابق، ص 17.

³ محمد المرواني، المسار الإصلاحي بالمغرب: انتقال ديمقراطي أم انفتاح سياسي؟ (المؤلف الجماعي) 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، مرجع سابق، ص 389.

⁴ José M. González Riera, Des années de plomb au 20 février le rôle des organisations des droits humains dans la transition politique au Maroc, R. l'Harmattan, N.78/2011, p.43

السلطوية التي تسود داخل العائلة، وأن العلاقات العمودية المؤسسة على القهر والإكراه التي ينتجها النظام مع الشعب¹، هكذا تعالت سلطة الدولة وتراجع دور الحركة بصعود النقاش حول التعديل الدستوري وأهم الإصلاحات التي جاء بها كخطاب مقاوم لأي احتقان، بسبب خطوات استباقية اتخذتها الدولة في ميادين متنوعة، كإجراءات أولية لاحتواء غضب الشارع.

كما يرى "إدريس بنعلي" أن "جزء من الاستراتيجيات التي تبناها النظام لزيادة نفوذه دون التغيير من جوهره أو حتى القيام ببعض الإصلاحات السياسية التي يمكن أن يفقد بها جزء من سلطة أو صلاحياته"²، كما تناول "بالاندييه" في كتابه الأنثروبولوجية السياسية الكيفية التي تبنى بها السلطة داخل المجتمع وأظهر أواصر العلاقة بين السلطة والبنى الأساسية للمجتمع مع الإشارة إلى مجموع الطقوس المصاحبة لعملية البناء، واستعرض مجموعة من الممارسات والاستراتيجيات والمناورات التي تنتجها هذه المجتمعات لاستمرار السلطة"³.

ينظر أن هذه الإصلاحات الدستورية حققت في ظل السلطوية وتعالى الدولة باعتبار التسلط أحد ركائز الدولة العربية والإسلامية، مما يؤكد أن مطلب الإصلاح الدستوري لم يتجاوز السلطوية باعتباره معطى غير ثابت، بل يمكن الانتقال إلى حالة الحرية، أي حالة الدولة المدنية والعصرية المبنية على عقد اجتماعي يحدد علاقة الحاكم بالمحكومين في إطار تحديد علاقة السلطة بالمجتمع، والتسلط ليس جوهرها خاصا بهذا المجتمع أو ذاك، وأيضا جوهرها ثقافيا بالمعنى الواسع لكلمة ثقافة، لا هو بتعاطي أصلي للغة أو للدين، بل إنه في شكله العام ممارسة للسلطة السياسية مميزة بغلبة القوة على الشرعية وسمو مصلحة الحاكم على مصلحة المحكومين"⁴.

إذا، كيف نفسر التضارب الذي عرفه النص الدستوري؟ هل هذا يعني أن النص صيغ على عجل كما يذهب إلى ذلك العديد من المتابعين والمهتمين؟ وفي نظرنا يمكن الإجابة عن الإشكال من خلال مسارين هما: التوازن والتفاعل، لاعتبار الدستور دستور التوازنات وأثبت الفاعل السياسي المغربي أن دوره يكمن في التفاعل مع القضايا المطروحة موسومة بمنطق التوازنات الاجتماعية والسياسية، كما يعتبر دستور التفاعل بسبب اختيار المشرع في بناء النص الدستوري الاستجابة لمطالب العديد من النخب الفاعلة التي استبقت النقاش الدستوري بتنظيم العديد من المنتقيات والندوات المبشرة بالصيغة الجديدة⁵.

أشار عدد من الباحثين في القانون الدستوري إلى أن الدستور لم يقدم الجواب المنتظر خلال تلك اللحظة السياسية عن إحدى أبرز الإشكاليات السياسية في تاريخ المغرب المعاصر، وهي إشكالية جوهر السلطة والحكم، فهو لم يوفق في إخضاع ممارسة السلطة والحكم لقواعد الديمقراطية المتعارف عليها⁶، وقد ظل حكم منطق تدبير الأزمة خيارات السلطة الموسومة بالبحث عن

¹ مولود أمغار، مرجع سابق، ص 33.

² نقلا عن: مولود أمغار، مرجع سابق، ص 123.

³ مولود أمغار، مرجع سابق، ص 31.

⁴ نور الدين الزاهي، تعالي الدولة ومحاربة التسلط، مجلة وجهة نظر، العدد 49، صيف 2011، ص 16.

⁵ فؤاد بوعلي، السؤال اللغوي في سياق التحول الدستوري في المغرب، (المؤلف الجماعي) 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، مرجع سابق، ص 534-535.

⁶ محمد حفيظ، مرجع سابق، ص 420.

الحلول والتوازنات الاجتماعية، أي إن القراءة السلطوية لم تنبع من تفكير عميق بشأن إشكال الهوية والتركيبية والأسباب التاريخية الفاعلة في تشكله¹.

كشفت مجموعة من الوقائع أن اللجوء إلى التأويل لا يرتبط دائما بالغموض أو الالتباس الذي قد يكتنف لغة النص الدستوري، فحتى يكون النص واضحا لا غموض فيه ولا لبس، فإن الممارسة السياسية تتجه، في بعض الأحيان، نحو التأويل في التعامل مع بعض نصوص الوثيقة الدستورية².

وطرحت قضية التأويل كأحد الإشكاليات أمام تنزيل مقتضيات الدستور وتنفيذها حيث تظل نصوص الدستور محكومة بمنطق الدولة ورغباتها، وترتبط مشكلة التأويل بحدود التنزيل، وتقول "رقية المصدق" في هذا الصدد " فإننا لا نبعد الدستور عن دائرة المساءلة. فالاختلالات التي عرفت العملية التأسيسية لدستور عام 2011، والتي ستظل مخلفاتها جاثمة على الحياة الدستورية والسياسية بالمغرب، قد بلغت أبعادا تطرح دستورية النص الدستوري شكلا ومضمونا"³.

في هذا الصدد يقول حسن طارق "في الواقع، يبين فحص الوثيقة الدستورية قابليتها القانونية والسياسية لتأويلات متباينة، لا لأسباب لها علاقة بالصياغة والشكل، لكن لقيام النص الدستوري على جملة توترات مهيكلية تفتح الباب موضوعيا أمام إمكانات تأويلية متعددة"⁴، ويبقى السؤال الأساسي هنا عن مدى تأثير هذه التأويلات المتباينة على مسار العملية الديمقراطية وواقع ممارسة الحقوق والحريات الأساسية في سياق ما بعد دستور 2011.

تسود في مدارس التأويل، فكرة أن النص الدستوري، له سياق وله عنوان، بل وله معنى أطر صياغته، وهيمن على نقاشاته، وترجم في مكتوبة، وكان سببا في المصادقة عليه... هذه الفكرة الجذابة المؤمنة بأن مآزق التأويل، وقيد التأويل يمكن أن يرفع، وأن يدرك عبر العودة إلى الخلفية التي أطرت وضع الدستور⁵.

المحور الثاني: الانتقال الديمقراطي والحقوق والحريات في فترة 20 فبراير وما بعدها

هل استجاب الدستور المغربي لمعايير الدستور الديمقراطي؟ وهل فتح الباب نحو التحول الديمقراطي؟ وهل وفر شروط الانتقال الديمقراطي ومقوماته؟ ففي هذا السياق يقول "نور الدين الزاهي" طيلة ثلاثين سنة من عمر خطابات التعاقد السياسي وبعدها الانتقال الديمقراطي، تمكن مجتمعات من انجاز انتقالها من دولة التسلط إلى دولة الحريات والمؤسسات، وظلت مجتمعات أخرى، من بينها المجتمع المغربي وعدد كثير من البلدان العربية والإسلامية، عاجزة على الانجاز الفعلي للانتقال الديمقراطي على

¹ فؤاد بوعلي، مرجع سابق، ص 516.

² محمد حفيظ، مرجع سابق، ص 433.

³ رقية المصدق، ملكية دستورية أم ملكية تقديرية؟، المؤلف الجماعي: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، مرجع سابق، ص 184.

⁴ حسن طارق، دستورية ما بعد انفجارات 2011 قراءة في تجارب المغرب وتونس ومصر، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2016، ص 14.

⁵ محمد أتركين، دستور صنعة القضاة النظرية الأصلية والدستور الأصلي - سجلات التأويل القضائي في الدستورية الأمريكية -، تقديم: محمد أشركي، الطبعة الأولى 2026، نشر وتوزيع مكتبة المعرفة-مراكش، ص 16.

جميع المستويات"¹، يعد هذا القول منطلقا أساسيا لتساؤل: هل تجاوز المغرب هذا الطرح أم لا زال سائدا؟ وهل استطاع الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية؟ أم باقي التسلط محايثة الدولة، بالرغم من وجود مظاهر الانفتاح نحو الديمقراطية، التي تعبر في طياتها عن التسلط؟ "وهذا ما يشير إلى أن السلطوية العربية نجحت في إيجاد "دساتير بلا دستورية"، أي دساتير على هامش السلطة، بدل من أن تكون ميثاقا لتنظيمها ومقتضيات لكبحها"².

انطلاقا من تتبع وتقييم مجموعة من الأحداث التي عرفت هذه المرحلة، من خلال التركيز على نقطتين أساسيتين: النقطة الأولى مرتبطة بمدى تفعيل الدستور 2011، والنقطة الثانية مرتبطة بمجال الحريات الأساسية وواقعها في مرحلة ما بعد الدستور، وعلاقتها بالتحول الديمقراطي كمؤشر دال على مدى انتقال الدولة من السلطوية إلى دولة الحرية والديمقراطية، في إطار العلاقة بين التحول الديمقراطي ومنسوب الحريات الأساسية.

أولا: مسألة الانتقال الديمقراطي في دستور 2011

حضر الانتقال الديمقراطي في الخطاب السياسي المغربي منذ بداية التسعينيات القرن الماضي، ارتباطا بالتحولات الدولية والوطنية وأثرها على الجانب الحقوقي والتنموي للدولة، إضافة إلى رغبة الفاعل السياسي وترافع الفاعل المدني من أجل بناء دولة ديمقراطية، غير أن العملية الديمقراطية بالمغرب عرفت أشواطا وسياقات انتقالية، كما أن الحديث عن الرغبة في الانتقال إلى نظام ديمقراطي بالمغرب ليس جديدا. فمنذ الحصول على الاستقلال، قبل عقود، والنخبة السياسية المغربية تتحدث عن الإصلاح السياسي الذي كانت تربطه بتحقيق الديمقراطية"³.

فمن خلال تتبعنا لمسار محاولات الانتقال إلى الديمقراطية التي شهدتها المغرب منذ حصوله على الاستقلال إلى اليوم، ورصد السياقات التي تحكم فيها، نلاحظ أن المدخل الذي أطر جميع المحاولات، سواء أكانت ارتبطت بمطالب الأحزاب، أم بعرض من النظام، أم بضغط من الشارع، وفق منطق "التدرج" الذي ظل إحدى المداخل المعتمدة بالمغرب. قطعت العملية الديمقراطية بالمغرب أشواطا لتبني الدولة لمقاربة تدرجية، كما أكد ذلك محمد السادس "التغيير في ظل الاستمرارية"⁴.

ولم يكن مسار التحول الديمقراطي بالمغرب تصاعديا بل عبارة عن منحى تعترضه مجموعة من العوامل التي تساهم إما إيجابا أو سلبا في عملية الانتقال الديمقراطي، وتعتبر الديمقراطية وعاء يتطلب توفره وجود مجموعة من الشروط أهمها تحول السلطوية إلى الحرية والديمقراطية، ووجد مجموعة من الخصائص التي يجب توفرها لتحقيق ذلك. لأن أزمة الديمقراطية كما يرى عبد الإله بلقزيز "ليست أزمة نظام سياسي مستبد فحسب، على نحو ما يدعى كثيرون من الديمقراطيين أو يتوهم وإنما هي أيضا أزمة البديل السياسي المعارض"⁵.

¹ نور الدين الزاهي، مرجع سابق، ص 16.

² حسن طارق، مرجع سابق، ص 11.

³ محمد حفيظ، مرجع سابق، ص 404.

⁴ محمد ضريف، مرجع سابق، ص 216.

⁵ عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة الشرعية، الناشر منتدى المعارف، طبعة 2013، ص 205.

ولقد عمل النظام على اعتماد مقارنة تدريجية لتحقيق الديمقراطية، ولا سيما في عهد الملك "محمد السادس" مما يفسر جملة من التدابير والقرارات التي اتخذت من أجل إضفاء معنى على عملية التحول هذه، التي يمكن اختزالها في ثلاث مستويات أساسية: مستوى الإصلاح الحزبي، ومستوى الإصلاح باعتماد الحكامة الترابية، ومستوى إصدار دستور جديد¹، هل تمكنت هذه المقاربة في تحقيق المغرب للانتقال الديمقراطي أم لا؟

والجدير بالذكر، أن عملية الانتقال الديمقراطي تعتبر عملية مركبة ومعقدة، لأن الديمقراطية مفهوم معقد حمال أوجه²، ومن هنا، ينبغي التمييز بين الانتقال الديمقراطي والتكيف السياسي والتحول السياسي³.

كما هو معلوم، يستخدم مفهوم "الانتقال الديمقراطي" عادة "لوصف حالة بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل تجربة جديدة تتم ببناء منظومة حكم أكثر ديمقراطية"⁴، وحسب رأي "مراد ديان" يفترض "مفهوم الانتقال الديمقراطي" تغيرا في "طبيعة" النظام؛ وهو تغير يندرج في إطار مسلسل ذي أهداف واضحة ومحددة، وإن كانت مخرجاته غير مضمونة. إنه يشير إذا إلى مرحلة وسيطة تسمى التحول التدريجي، عبر مراحل متعددة ومتداخلة، من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي⁵.

وهناك ثلاثة أنماط أساسية لـ "الانتقال الديمقراطي" تتجلى في:

__ نمط "الانتقال الديمقراطي من أعلى هرم السلطة"؛

__ نمط "الانتقال الديمقراطي من أسفل المجتمع"؛

__ نمط "الانتقال الديمقراطي الوسيط".

وهذا ما يؤكد أن عملية الانتقال الديمقراطي لا تتخذ عملية موحدة أو مسار معين بل هي مجموعة من الأنماط المختلفة⁶، لأن تجارب الانتقال الديمقراطي اختلفت من بلد إلى آخر، وتقف وراء هذا الاختلاف عوامل كثيرة ومتنوعة ترتبط بالشروط التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية، التي تحيط بعملية الانتقال الديمقراطي وتتحكم في الغالب، في مسارها ونتائجها⁷.

إذن، ما هو النمط الذي يمكن من خلاله تفسير "الانتقال الديمقراطي في المغرب" وبالضبط في مرحلة ما بعد حركة 20 فبراير؟ لذا، تستدعي أي محاولة لفهم هذا الانتقال ربطها بسيرورة السياق وصيرورته، وهناك تيارين مختلفين التوجه فيما يتعلق بدراسة الانتقال الديمقراطي بالمغرب، وهما كالتالي:

1 محمد ضريف، مرجع سابق، ص 209.

2 محمد المرواني، مرجع سابق، ص 366.

3 نفس المرجع، ص 368.

4 محمد حفيظ، مرجع سابق، ص 420-421.

5 مراد ديان، تقديم: 20 فبراير، أو معضلة التحول الديمقراطي "الامتناهي" في المغرب، المؤلف الجماعي 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، مرجع سابق، ص 33.

6 المرجع نفسه، ص 33.

7 محمد حفيظ، مرجع سابق، ص 421.

ـ **التيار الأول:** يرى أن المغرب في التمرين الديمقراطي، انطلق هذا التيار في بناء تصوره على النص الدستوري وما هو نظري، فهناك من الباحثين من يعتبر أن مكتسبات هذا المسار السياسية والحقوقية، فهي هشة، ولذلك تتعرض هذه المكتسبات بين الفينة والأخرى للانتهاك، فضلا عن أنه يعاني تناقض الممارسة مع النص الدستوري والقانوني¹.

في هذا الإطار هل يمكن إدراج المغرب ضمن الدول التي حاولت تكريس السلطوية عن طريق القانون كما يقول الأستاذ "حسن طارق" في هذا الصدد "فعلت السلطوية العربية بالدساتير ما تفعله عادة الأنظمة السلطوية بالقانون، أي تريد خادما طيعا لأهدافها السياسية، ولا تقبل به سيدا أبدا، لأن سيادة القانون تتنافى وطبيعة هذه الأنظمة، فالدولة تحرص على أن تكون دولة قانونية من دون أن يتحول إلى دولة القانون، ونظم عددا من المؤسسات ومن دون أن تصبح دولة مؤسسات"².

ـ **التيار الثاني:** يرى أن المغرب لم يستطع بعد الانتقال نحو البناء الديمقراطي، وذلك انطلاقا من الواقع كفضاء لممارسة ما هو نظري وما تشمله النصوص القانونية وما يروج من خطاب سياسي حول الموضوع، وتظهر مفارقة هامة مفادها هو خلو الساحة السياسية المغربية من كل النقاشات والأسئلة التي تطرحها الدول الغربية عن مفهوم الديمقراطية مثلا، فنحن بصدد تحول سياسي يدور حول مفاهيم الانتخابات والثقافة، نمط الاقتراع الدستور، فصل السلط دون التطرق إلى الإشكاليات والمشاكل التي تطرحها هذه المفاهيم وكأننا بصدد خلق منظومة جديدة منفتحة وخالية من العيوب³.

تعدد أسباب تعثر محاولات الانتقال إلى الديمقراطية، بدءا من لحظة خروج الاستعمار، ومرورا بتجربة استئناف "المسلسل الانتخابي" وتجربة التناوب التوافقي ووصولا إلى تجربة حركة 20 فبراير، والتي وصفها أحد الباحثين بفترة "التناوب التوافقي الثاني"⁴، ويرى محمد المرواني أن الانتقال الديمقراطي هو "إذا مرحلة عبور إلى الديمقراطية تستند إلى بنية استقبال، وهي بنية محفزة ومساعدة، وهي تشمل "سلة" من الإجراءات والتدابير للعبور من مرحلة الاستبداد والتسلط والسلطوية إلى الديمقراطية، إضافة إلى منهجية لحسن تدبير مرحلة العبور"⁵، إذ أن المغرب عرف سياقات تاريخية لها علاقة بتأثير بعملية التحول الديمقراطي، فهناك مجموعة من محاولات الانتقال إلى الديمقراطية، لكنها تبقى سياقات عرقلة مسار العملية الديمقراطية التي طغت منذ خروج الاستعمار من هذه المرحلة التي عرفت عرقلة الدخول إلى الديمقراطية⁶.

ويمكن ملامسة سؤال "الانتقال الديمقراطي" في استطلاعات الرأي بالمغرب التي حملت مجموعة من الإجابات، ويتضح الأمر عند تحليل الأسباب التي أوردها المستجوبين الذين قيموا الثورات العربية بالسلبية بحسب المجتمعات المطلعة، وتظهر النتائج أن

1 محمد المرواني، مرجع سابق، ص 381.

2 حسن طارق، مرجع سابق، ص 11.

3 جلال نور الدين، الإصلاح الدستوري بالمغرب بين أحادية المرجعية السياسية و"الطلب الاجتماعي" وضوابط نموذج الملكية البرلمانية، م. وجهة نظر، ع. 52، ربيع 2012، ص 45.

4 للاستزادة أنظر: محمد الساسي، مرجع سابق، ص 75.

5 محمد المرواني، المسار الإصلاحي بالمغرب: انتقال ديمقراطي أم انفتاح سياسي، مؤلف جماعي: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، مرجع سابق، ص 368.

6 محمد حفيظ، مرجع سابق، ص 422.

الرأي العام المغربي ركز على الخسائر البشرية الكبرى (22 بالمائة)، وانتشار الفوضى وغياب الأمن (18 بالمائة)¹، وتتمثل الأسباب التي أوردتها المستجوبين المغاربة الذين قيموا الثورات العربية، بأنها ايجابية أفادوا بأنها أزاحت أنظمة الاستبداد، وقد ركز المغاربة على أن الثورات العربية ايجابية لأنها منحت المواطنين حرية التعبير عن الرأي (19 بالمائة)².

أما اتجاهات الرأي العام نحو رصد مستقبل الربيع العربي، أوضحت أن (49) بالمائة من المستجوبين المغاربة أكدوا أن الربيع العربي يمر بمرحلة تعثر، لكنه سيحقق أهدافه في نهاية المطاف، كما أفادوا أن من ضمن العوامل المساهمة في هذا التعثر وعدم تحقيق الأهداف هما³:

__ التدهور الأمني بإجابة (16) بالمائة؛

__ التدخل الخارجي بإجابة (15) بالمائة؛

__ تدهور الأوضاع الاقتصادية بنسبة الإجابة (14) بالمائة؛

وبالتالي، يتضح من خلال هذه المؤشرات أن المستجوبين المغاربة يعبرنا الاهتمام للأمن والاستقرار، كعناصر أساسية في تحقيق الانتقال الديمقراطي، بالرغم أنهم أشادوا على ايجابية الثورات العربية التي قامت بإزاحة بعض أنظمة الاستبداد.

في المقابل، يرى بعض الباحثين أن هناك مفارقة هامة مفادها هو خلو الساحة السياسية المغربية من كل النقاشات والأسئلة التي تطرحها الدول الغربية عن مفهوم الديمقراطية مثلاً، ويصف ما يعرفه المجتمع المغربي بتحول سياسي انطلافاً من المفاهيم المتداولة: الانتخابات، الشفافية، نمط الاقتراع الدستور، فصل السلط، دون التطرق إلى الإشكاليات والمشاكل التي تطرحها هذه المفاهيم وكأننا بصدد خلق منظومة جديدة وخالية من العيوب⁴.

ثانياً: الحريات الأساسية في الدستور وإشكالية ممارستها

حظيت الحريات الأساسية وحقوق الإنسان باهتمام كبير في الحقل السياسي المغربي في فترة حركة 20 فبراير، مما جعل منها مطالب أساسية تضمنتها مختلف المذكرات المقترحة التي أعدت من طرف الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بشأن تعديل الدستور، ولقد حاول المشرع الدستوري الاستجابة لهذه المطالب ولو بشكل نسبي، ويصنف دستور 2011 ضمن دساتير جيل

¹ الثورات العربية بعد خمسة أعوام في المؤشر العربي، وحدة استطلاع الرأي في المركز العربي، مجلة سياسات عربية، العدد 18، يناير 2016، ص 142.

² نفس المرجع، ص 139.

³ نفس المرجع، ص 148.

⁴ جلال نور الدين، الإصلاح الدستوري بالمغرب بين أحادية المرجعية السياسية و"الطلب الاجتماعي" وضوابط نموذج الملكية البرلمانية، مجلة وجهة نظر، العدد 52، ربيع 2012، ص 45.

حقوق الإنسان، بفعل ما تضمنه من حقوق سياسية ومدنية وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، ويظهر أنه دستور حمل هوية حقوقية واضحة، ويضم مجموعة من الالتزامات التشريعية والمؤسسية باحترام الحريات والحقوق في إنفاذ القانون¹.

لقد ساهم التغيير الذي حمله دستور 2011 على مستوى المؤسسات السياسية، في جعل الكثير من الفاعلين السياسيين يؤكدون بداية تأسيس المغرب لنموذج جديد من الحكومة، يقطع مع النمط الذي كان سائدا²، وكان هذا الخطاب الذي يعوم مرحلة صدور الدستور، هذا الأخير الذي يضم ترسانة قانونية وحقوقية تحمل إشارات بروز حكومات تختلف عن نظيراتها السابقة، غير أنه وقع العكس، وسرعان ما تراجع هذا الخطاب، بحكم طبيعة الحكومة المشككة ومكوناتها، ودفعت الكثير من المحللين إلى مراجعة آماهم المبنية على النص الدستوري، وعبرت الممارسة في هذا الإطار عن الكثير من الرضوخ والإكراه للواقع السياسي، والكثير من الاستسلام والمرونة، بشكل ساهم في صعوبة الحكومة المغربية بعد تعديل الدستور³.

وعلى القاعدة القانونية أن تخدم المصلحة العامة، ولا تحابي فئة دون أخرى، ولا تخدم مصالح فئة بعينها⁴، أي ألا تكون تخدم مصالح الدولة وتنهك مصالح المواطنين، ويمكن إضفاء هذه الدلالة عن ممارسة الحقوق والحريات كمقتضيات منصوص عليها في الدستور، لكن يبقى قياس ممارستها مرتبط بواقعها في الفضاء العمومي، وتأثيرها على مجموعة من المواضيع بما فيها العدالة.

كما لا يمكن الحديث عن العدالة في ظل تقويض الحريات وبالأخص الحريات السياسية باعتبارها متلازمة للديمقراطية التي من أهم مرتكزاتها العدالة، وفي هذا الصدد يقول جون راولز "إن الحريات السياسية المتساوية، وحرية الكلام وحرية الاجتماع وما شابه، ضرورية لتطوير وممارسة المواطنين لحسن العدالة، وهي لازمة إذا ما أراد المواطنون أن يصدروا أحكاما عقلانية في تبنيهم لأهداف سياسية عادلة وفي النضال لخطط اجتماعية فعالة"⁵.

إن الربيع العربي في جوهره ما هو إلا أحد مظهرات الجدل الإصلاحية بين السياسي والحقوق، والجدل بين أنظمة تحتكر السياسة وشعوب تحلم بالحقوق؛ بين أساليب ونظم تقليدية جامدة الأوصال، وشباب طامح للكرامة والإنصاف والعدالة الاجتماعية في الخبز والفرص والأحلام⁶، إن عملية الانتقال الديمقراطي مرتبطة بمجموعة من العناصر أهمها؛ احترام الحريات الأساسية، فلا يمكن "الحديث عن مرحلة حركة 20 فبراير ومطلبها الكامن في إصلاح الدستور، بل يجب أيضا إعادة النظر في

¹ إحسان الحافظي، السياسات الأمنية في المغرب: في السلطة وأدوار النخب السياسية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص 190.

² محمد الرضواني، الحكومة التي تلتقط كل شيء: محاولة في توصيف الحكومة المغربية بعد دستور 2011، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 43-44 صيف-خريف 2014، ص 97.

³ المرجع نفسه، ص 97.

⁴ أحمد بودراع، مرجع سابق، ص 153.

⁵ جون راولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2009، بيروت، ص 346.

⁶ سعيد سلطان الهاشمي، جدلية الإصلاح في بلدان الخليج العربية بين السياسي والحقوق، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 45-46، شتاء-ربيع 2015، ص 40.

ثنائية "التأويل والتنزيل"، باعتبارها عملتين أساسيتين تشكل رهانا مرتبطا " بالتحول الديمقراطي، أو العكس، لأن أي قصور في عمليتي "التأويل والتنزيل" يجرّد النص الدستوري من محتواه وقيّمته الأساسية.

ويرى "محمد ضريف" أن التنزيل السليم لمقتضيات الدستور، لا يتلخص في مجرد ضمان انتخابات بعيدة من كل ما يمكن أن يشوبها من تجاوزات، بل هو رهان يتحدد في القدرة على الانتقال من مستوى العلاقات " الشخصية " إلى مستوى العلاقات "المؤسسية"¹، يعتبر توفر هذه الشروط المؤشر الأساسي للحديث عن دولة ديمقراطية مبنية على عنصري الحق والقانون، وإن احترام الحريات الأساسية بما فيها حماية حرية الرأي والتعبير عموما وحرية الاحتجاج خصوصا، يعد من الحثيات الأساسية في رسم معالم وملاحم تمرين العملية الديمقراطية وفي طريق لتحول الديمقراطي.

إن أي تراجع في ممارسات الحريات الأساسية يعد أكبر عائق للانتقال الديمقراطي، لأنه لا يمكن الحديث عن دولة الحق والقانون إلا في ظل توفر مجموعة من الشروط على مستويات مختلفة، أهمها: الجانب السياسي والجانب الاجتماعي والجانب الحقوقي إضافة إلى التنزيل السليم للدستور وتأويله وفق عملية ديمقراطية، تستجيب لمتطلبات المجتمع، ويمكن ملاحظته في التقارير البحثية والتقارير الحقوقية الصادرة من طرف منظمات دولية أو منظمات وطنية تهتم بتقييم الانتقال الديمقراطي، فهي تعتمد على قياس مؤشر احترام ممارسة الحقوق والحريات.

وفي السياق نفسه، يمكن تفسير وتحليل واقع الانتقال الديمقراطي في ظل ما عرفه الإصلاح الدستوري وهذا ما أشار إليه الأستاذ استاتي إذ يرى أن "هناك مؤشرات عديدة تؤكد أن الانبهار بما حفل به الدستور من تجديلات، سرعان ما اصطدم، تبعا لتفعيل فصوله، بمشاشة "القطاع" التي سعى إلى إرسائها. هل يكمن السبب في النزوع إلى التحلل/ أو التحرر من قواعد لعب جديدة غير مألوفة؟ ألم يحتف الفاعلون السياسيون بالقواعد الجديدة للدستور أم أن التقاليد السياسية الموروثة لا تسعف في الحفاظ على روح الدستور وغاياته؟"²

لقد وصف بعض الباحثين مرحلة ما بعد دستور 2011 ب "مرحلة التراجعات" انطلاقا من واقع ممارسات الحريات الأساسية، حيث اتجهت الدولة بعد شعورها بالضعف في مواجهة احتجاجات خلال الربيع العربي، إلى العمل على تعزيز جهازها القمعي لإنفاذ القانون بدء من عام 2013، هذه المرحلة التي شكلت تحولا في منحى انخفاض عدد الاحتجاجات بأكثر من 40 في المائة، مقارنة بعدد الاحتجاجات الذي يقدر بنحو 8500 احتجاج في سبتمبر 2014، أي بمعدل 31 فعلا جماعيا في اليوم، مقابل فعلا جماعيا في عام 2013.³

كما تميزت هذه المرحلة بعمل الحكومة على إنفاذ القانون واتخاذ مجموعة من القرارات السياسية، بعضها انعكس على بعض الحريات الأساسية، مثل حرية الاحتجاج وحرية الرأي والتعبير، فتمرضت حرية التظاهر للقمع، ونفس الشيء وجهته جمعيات

¹ محمد ضريف، مرجع سابق، ص 251.

² الحبيب استاتي زين الدين، العشرية الدستورية ورهان التوفيق بين السلطة والمجتمع هل انسجمت الممارسة مع الأمان في المغرب؟ الناشر: منتدى السياسات العربية، فبراير 2022، ص 13.

³ عبد الرحمان رشيق، مرجع سابق، ص 148-149.

حقوق الإنسان التي شددت عليها الدولة¹، وإن التضيق على الحريات العامة بهذه الطريقة يحمل إشارات تضرب في مفهوم المواطنة حيث لا يمكن لمؤسسات الدولة وحدها أن تفرض تطبيق القانون، مهما امتلكت من الوسائل الرقابية والزجرية، والرهان على هذه الوسائل نتيجته الخسران لا محالة، لذلك يقتضي مفهوم "المواطنة" التزاما واعيا من لدن المواطن والمجتمع بالقوانين والقواعد المشتركة التي تنقل الفرد والجماعة من حالة الطبيعة والفوضى إلى حالة الحضارة والمدنية².

عرفت الحكومات الثلاث التي عقت حركة 20 فبراير توترات اجتماعية واضحة، انطلاقا من حجم السخط والاحتقان المجتمعي، والذي تالته مجموعة من الحركات الاحتجاجية أهمها حراك الريف، وحراك جرادة، ومجموعة من الاحتجاجات الأخرى التي عرفتها بعض المناطق المغربية، وصعود احتجاجات فتوية في صفوف الأساتذة المتعاقدين، والمحامين، والأطباء، وطلبة كلية الطب، والأساتذة، وشهد أيضا الفضاء الافتراضي بدوره مجموعة من الاحتجاجات والنقاشات الترافعية، وكانت حركة المقاطعة أبرزها، ومجموعة من الاحتجاجات الأخرى التي لقيت استجابة لدى الفاعل الرسمي، سواء في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والحقوق، وأصبح الفضاء الافتراضي في الحكومة التي يرأسها حزب التجمع الوطني للأحرار، فضاء للاحتجاج، والنقاش والتداول في قضايا أخلاقية شملت جميع الحقوق والحريات والمجالات.

في حين أن هناك بعض المتتبعين للحركات الاحتجاجية يرون أن نسب الاحتجاجات في الشارع العام تراجعت، منذ سياق وباء كوفيد 19 إلى الآن، وهذا ليس مؤشر يؤكد تراجع الاحتقان والسخط، وأن المواطن راضي عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، بل العكس زاد حجم السخط الاجتماعي بشكل كبير، وأصبح تفريغ غضب المجتمع يتم عبر الفضاءات الافتراضية التي تعبر عن مطالب المجتمع الملحة، والمرتبطة بغلاء السلع، وتراجع القدرة الشرائية بشكل كبير، والزيادة الكبيرة في المواد الغذائية، ويمكن ملاحظة هذا الأمر في أسعار الأغنام في عيد الأضحى لسنة 2024، والاحتجاج الافتراضي الذي رافقه، والانتقاد المواجه للسياسات التي وضعتها وزارة الفلاحة في الحكومات السابقة والتي كان يرأسها رئيس الحكومة الحالي، والتي عبرت عن فشل المخطط الأخضر الذي أدى إلى استنزاف الفرشة المالية، وتردي الأوضاع الاجتماعية، وكانت الأرقام المقدمة من طرف المؤسسات الوطنية تعبر عن ذلك، حسب المندوبية الوطنية للتقرير اعتبرت 80.7 بالمائة من الأسر خلال الفصل الأول من سنة 2024، إن الظروف غير ملائمة للقيام بشراء سلع مستديمة في حين رأت 7.8 بالمائة عكس ذلك³، وكانت هذه الأرقام كافية لفهم تدهور الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأسر، والتي تكون مدخلا لتدهور الحقوق الأخرى، وضعف مؤشر الثقة في هذه الحكومة.

عرف القطاع الفلاحي المغربي أزمة غير مسبقة فأصبح اللجوء إلى الاستيراد الملجأ لإيجاد الحل، وأصبح الوساطة يتحكمون في السوق، في الوقت الذي وضع فيه المغرب، سياسات تنموية تطمح إلى تحقيق الحماية الاجتماعية، فتدخلت الدولة لوضع بعض الحلول كتعميم التغطية الصحية وتقديم الدعم الاجتماعي للأسر المعوزة، لكن بتفاهم القدرة الشرائية بسبب غلاء في

¹ المرجع نفسه، ص 151.

² أحمد بودراع، المواطنة: حقوق وواجبات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 43-44 صيف-خريف 2014، ص 152.

³ مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط نتائج بحث الظرفية لدى الأسر الفصل الأول من سنة 2024، بوابة المندوبية السامية للتخطيط:

www.hcp.ma، ص 3.

الأسعار، لم تظهر جدوى هذه السياسة، كما برز البعد الديمغرافي كقوة ضاغطة في ظل التضخم الاقتصادي، ما يمكن تفسيره حسب ما توصل إليه الأستاذ بن حمد حوكا في إحدى الدراسات، حيث تُظهر النتائج أن ارتفاع تكاليف المعيشة واستمرار المؤشرات الديمغرافية عند مستويات مرتفعة لفترات طويلة يسهمان في زيادة احتمالات اندلاع الاحتجاجات الاجتماعية. ورغم أهمية عوامل أخرى كالثقافة السياسية والشعور بالظلم، تظل الديمغرافيا السياسية عاملاً أساسياً في تفسير الحراك الاحتجاجي بالمغرب¹.

إلى جانب هذه التراجعات في الحريات الأساسية، هناك أيضاً تنامي غضب الشارع، وهي مؤشرات تحيل إلى عسر وتعثر التحول الديمقراطي بالمغرب، حسب ما رصدته مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤكد جميعها غياب "الجوهر الديمقراطي" في تجربة الإصلاح بالمغرب²، وبما أن الدستور هو الوثيقة الأسمى في الدولة التي تحدد نظام الحكم، وتنظم عمل السلطات والعلاقة فيما بينها، وتكفل حقوق الأفراد والجماعات³، وهناك افتراض مهم، يتمثل في اعتبار أن هذه التحولات الدستورية لا تمثل قطيعة حاسمة على مستوى الإقرار بروح الدستورية، وترسيخ مسألة سمو الوثيقة الدستورية المقيدة للسلطة، على الرغم من أهميتها في مسار البناء الديمقراطي⁴.

ويتأثر مفهوم المواطنة بالتراجعات في ممارسة الحريات العامة مما يقود إلى التساؤل عن مدى توجه المغرب نحو تحقيق الانتقال الديمقراطي لأن هناك تعارض بين الدستور والواقع الفعلي، مما يتجسد في عدم استغلال الفرص السياسية المتاحة في فترة الربيع العربي، وتراجعت هذه الفرص في ظل أول حكومة توجت بعد حركة 20 فبراير بالمغرب، وعرفت هذه الفترة احتقاناً وسخطاً، رافقه العنف والعنف المضاد بأوجهه المتنوعة، هذه الفترة التي يطمع فيها أفراد المجتمع إلى تفعيل الدستور وتمير العملية الديمقراطية، قصد بناء مفهوم الفرد المواطن بحقوقه وواجباته، وذلك في دولة الحق والقانون، التي تتحقق عندما تزدهر قيم المواطنة، وتتجذر في البنيان الاجتماعي، ينعكس ذلك إيجاباً على مستوى المجتمع ومكوناته، وعلى مستوى الدولة وهيئاتها⁵.

يشير تتبع سياقات ما بعد حركة 20 فبراير إلى اليوم، أي خلال فترة الحكومات الثلاث التي تعاقبت منذ اعتماد دستور 2011، إلى أن المغرب شهد مجموعة من الوقائع والأحداث التي أثارت نقاشاً واسعاً حول مدى تفعيل مقتضيات الدستور على أرض الواقع. ومن بين هذه الأحداث: حراك الريف (2016-2017)، وحراك جرادة (2017-2018)، وحركة المقاطعة (2018)، واحتجاجات أيت بوكماز (2025)، فضلاً عن الأحداث المرتبطة باحتجاجات جيل (2025) "Z" وقد أثرت هذه الوقائع في الرأي العام الوطني، وفتحت باب التساؤل حول مدى تمتع المواطنين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي نص

¹ بن أحمد حوكا، سواعد الحراك: دراسة في تطور المؤشر الديمغرافي للانتفاض في المغرب، ورقة عمل رقم 13، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، بيروت، يونيو 2020، ص 11.

² محمد المرواني، المسار الإصلاحي بالمغرب: انتقال ديمقراطي أم انفتاح سياسي، مرجع سابق، ص 372

³ حسن طارق، عبد العالي حامي الدين، مرجع سابق، ص 78

⁴ حسن طارق، مرجع سابق، ص 12

⁵ أحمد بودراع، مرجع سابق، ص 151.

عليها الدستور، خصوصاً في ظل ارتفاع الأسعار وتأثر عدد من الأسر المغربية، وفق المعطيات والإحصائيات الصادرة عن المؤسسات الوطنية المختصة¹.

وعليه، لا يمكن فهم إشكالية الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي في هذه السياقات دون إعادة النظر فيما يجري داخل الفضاء العمومي، وما تثيره بعض الأحداث والقضايا من جدل، سواء في وسائل الإعلام التقليدية أو داخل الفضاءات الرقمية، من طرف عموم المواطنين أو بعض النخب السياسية.

وفي السياق نفسه، أشار الأستاذ محمد أتركين إلى فكرة أساسية تتعلق بالعلاقة بين النخبة السياسية والدستور، حيث طرح مجموعة من التساؤلات، أبرزها: لماذا تخيف القواعد الجديدة للدستور؟ وهل يتعلق الأمر بإشكاليات الزمن. لكن الأجدد هنا هو الإجابة التي قدمها أستاذ أتركين، فيقول في هذا السياق " هذا التخوف من " الاشتغال الكامل " للدستور، لا تعدم الأمثلة الدالة عليه، فوضع القوانين التنظيمية، قد تجاوز الأجل المعقول، وبعضها لم يصدر بعد، والمؤسسات الدستورية لم تشكل في جزء كبير منها، والاحتجاج بقواعد الدستور، يتم وفق منظور ضيق، يستحضر الموقع السياسي للفاعل...².

وتبرز أهمية هذا الطرح في كونه ينقل النقاش من مضمون دستور 2011 إلى شروط تفعيله، حيث إن نجاح الإصلاح الدستوري لا يُقاس فقط بما يتضمنه النص من مقتضيات، وإنما كذلك بمدى تنزيلها في الواقع المؤسساتي والسياسي. ومن ثم، فإن التأخر في إصدار بعض القوانين التنظيمية واستكمال بناء المؤسسات الدستورية يطرح تساؤلات حول حدود الانتقال الديمقراطي في المغرب.

خاتمة:

تأسيساً مما سبق، يمكن القول إن هذا الموضوع يتميز بالاستمرارية والديناميكية حيث يتخذ منحى يطبعه التغيير والتحول في شتى جوانبه، فلا يمكن الوقوف عند حدود الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي في سياق حركة 20 فبراير وما بعدها، وما حملته هذه السياقات من تحولات وتغيرات أغنت النقاش الأكاديمي والسياسي والحقوقى، من خلال فصول دستور 2011، التي تعد بمثابة مداخل ومباحث كبرى، تشير إلى مرحلة دستورية جديدة بالمغرب، مما أعاد النقاش والبحث والتمحيص في هذه الحقول المعرفية.

كما أن إشكاليات تأويل الدستور، وسياق صياغته تعد من القضايا الحديثة والمطروحة للنقاش في القانون الدستوري، وفي كتابات الباحثين المهتمين بهذا المجال. فانطلاقاً من الأدبيات والدراسات المنجزة في الموضوع، يتبين أن هناك انتقادات وآراء حول كيفية صياغة الدستور المغربي لسنة 2011، الذي اعتبره بعض الباحثين أنه لا يختلف عن سابقه.

¹ المندوبية السامية للتخطيط، خريطة الفقر متعدد الأبعاد: المشهد الترابي والدينامية، ماي 2025. الرابط: المندوبية السامية للتخطيط. نُشر بتاريخ 22 ماي 2025 ، الرابط: https://www.hcp.ma/Cartographie-de-la-pauvrete-multidimensionnelle-paysage-territorial-et-dynamique-Mai-2025_a4104.html

² محمد أتركين، مباحث في فقه الدستور المغربي، الناشر: دار النشر المعاصرة، مطبعة شمس برينت - سلا، الطبعة الأولى يونيو 2020، ص 352.

ومن هذا المنطلق، يعد الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي من السيناريوهات الأكثر عرضة للنقاش المستفيض، في إطار اختبار واقعيتهما وآثارهما على البناء العلائقي بين الدولة والمجتمع، في إطار ازدواجية المعاني بين صياغة دستور 2011 وواقع الممارسة، باعتباره يتعرضان للاختبار إلى جانب مفهوم الانتقال الديمقراطي، لكونهما فرضيتين تستدعيان ذلك، من خلال تسليط الضوء على مؤشرات الانتقال الديمقراطي ومظاهره وتحدياته، ومساءلة ممارسة الحريات والحقوق.

كما أن انتظار صدور قوانين تنظيمية أساسية في حماية الحقوق والحريات، أبرزها القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين الذي نص عليه الفصل 133 من دستور 2011، يعكس أهمية استكمال البناء الدستوري والمؤسسي. وفي هذا السياق، صادق البرلمان على مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالدفع بعدم دستورية القوانين، غير أن المحكمة الدستورية قضت بعدم مطابقة بعض مقتضياتها للدستور، الأمر الذي استوجب إعادة النظر فيها بما ينسجم مع الأحكام الدستورية.

في حين أنه بعد ممارسة المحكمة الدستورية لاختصاصاتها ووظائفها في الرقابة على دستورية القوانين، فقد صدر القانون التنظيمي رقم 35.24 المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين، وتم نشره في الجريدة الرسمية عدد 7523 بتاريخ 6 يوليوز 2026، وهي مسألة بالغة الأهمية في حماية الحقوق والحريات باعتبارها من أسس تثبيت الانتقال الديمقراطي.

إذن، فإن الخوض في تسليط الضوء على هذا الموضوع، القديم الجديد، المطروح للجدل، والمفرز لمدارس واتجاهات فكرية متعددة، يقوم على مقاربات مختلفة للإصلاح، مستمدة في تأصيلها من إرث نظري ودراسات سابقة. لكن بعد مرور أزيد من عقد على الإصلاح الدستوري، الذي رافقته مجموعة من الوقائع السياسية والاجتماعية والثقافية، ما تزال تطرح تساؤلات حول مدى نجاح هذا الإصلاح في بناء تعاقد بين الدولة والمجتمع، وذلك في ظل معايير بناء دولة الحق والقانون، حيث لا يمكن عزل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية عن العملية الديمقراطية ومضامين الدستور ومقتضياته.

وخلاصة القول، تبقى إشكاليات الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي من الموضوعات الكلاسيكية البارزة في الفضاءات الفكرية والعلمية والأكاديمية والحقوقية بالمغرب، ويظان من القضايا البارزة في الفضاء العمومي، باعتبارها موضوعا يفتح الباب أمام تفكيك إشكالياته وفهم أغواره. وما قُدم في هذا المقال ليس إلا تمهيدا لبعض مداخل هذا الموضوع ومباحثه الأساسية. ما يزال الموضوع يستدعي مزيدا من التحليل والتفكيك في ضوء التحولات المتواصلة التي يعرفها السياق المغربي.

لائحة المراجع:

الكتب

1. محمد أتركين، دستور صنعة القضاة النظرية الأصلية والدستور الأصلي - سجلات التأويل القضائي في الدستورية الأمريكية، تقديم: محمد أشركي، الطبعة الأولى 2026، نشر وتوزيع مكتبة المعرفة-مراكش.
2. محمد أتركين، مباحث في فقه الدستور المغربي، الناشر: دار النشر المعاصرة، مطبعة شمس برينت - سلا، الطبعة الأولى يونيو 2020.
3. عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة الشرعية، الناشر منتدى المعارف، طبعة 2013.

4. جون راولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2009، بيروت.
5. محمد ضريف، التحول الديمقراطي في المغرب: مسار بناء الملكية الإصلاحية، مؤلف جماعي: الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، تحرير يوسف محمد الصواني، ريكاردو ريتيه لاريمونت، الناشر منتدى المعارف، الطبعة الأولى 2013.
6. حسن طارق، عبد العالي حامي الدين، دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية قراءة متقاطعة، منشورات سلسلة الحوار العمومي، الطبعة الأولى أبريل 2011.
7. حسن طارق، دستورية ما بعد انفجارات 2011 قراءة في تجارب المغرب وتونس ومصر، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2016.
8. عبد الحميد بن خطاب، حول العنف السياسي في الحراك الاجتماعي في المغرب، مؤلف جماعي: الحراك الاجتماعي في المغرب والمشرق: الاتجاهات الراهنة والأفاق، تحرير محمد بنهلال، مكتبة دار السلام، الرباط، 2011.
9. إحسان الحافظي، السياسات الأمنية في المغرب: في السلطة وأدوار النخب السياسية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.
10. المؤلف الجماعي 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، الناشر المركز العربي ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2018 بيروت.
11. مولود أمغار، خطابات المقاومة في الفضاء العام دراسة ميدانية للخطابات التي أنتجها نشطاء حركة 20 فبراير ما بين 2011_2014، الطبعة الأولى 2019_2020، الناشر فضاء آدم للنشر والتوزيع.

المقالات

12. الحبيب استاتي زين الدين، العشرية الدستورية ورهان التوفيق بين السلطة والمجتمع هل انسجمت الممارسة مع الأماني في المغرب؟ الناشر: منتدى السياسات العربية، فبراير 2022.
13. بن أحمد حوكا، سواعد الحراك: دراسة في تطوّر المؤشر الديمغرافي للانتفاض في المغرب، ورقة عمل رقم 13، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، بيروت، يونيو 2020.
14. أحمد بودراع، المواطنة: حقوق وواجبات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 43-44، صيف-خريف 2014.
15. سعيد سلطان الهاشمي، جدلية الإصلاح في بلدان الخليج العربية بين السياسي والحقوق، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 45-46، شتاء-ربيع 2015.
16. محمد الرضواني، الحكومة التي تلتقط كل شيء: محاولة في توصيف الحكومة المغربية بعد دستور 2011، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 43-44 صيف-خريف 2014.
17. جلال نور الدين، الإصلاح الدستوري بالمغرب بين أحادية المرجعية السياسية و"الطلب الاجتماعي" وضوابط نموذج الملكية البرلمانية، مجلة وجهة نظر، العدد 52 ربيع 2012.
18. نور الدين الزاهي، تعالي الدولة ومحاينة التسلط، مجلة وجهة نظر العدد 49 صيف 2011.

التقارير والبيانات

19. الثورات العربية بعد خمسة أعوام في المؤشر العربي، وحدة استطلاع الرأي في المركز العربي، مجلة سياسات عربية العدد 18 يناير 2016.

20. البيان الأول لحركة حرية وديمقراطية الآن بتاريخ 27 يناير 2011، الرابط www.forwordpress.com، شوهده 5 يوليوز 2018.

21. مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط نتائج بحث الظرفية لدى الأسر الفصل الأول من سنة 2024، بوابة المندوبية السامية للتخطيط: www.hcp.ma

المراجع الأجنبية:

22. José M. Gonzàlez Riera, Des années de plomb au 20 février le role des organisations des droits humains dans la transition politique au Mroc, R. l'Harmattan, N.78-2011 .